

# قضايا الإصلاح الاقتصادي

## عوامل ظهور القطاع غير الرسمي الذي أصبح شبه مهيمن

بقلم: سليم عثماني

عضو منتدى رؤساء المؤسسات، الجزائر

### المقال في كلمات :

- لئن كان الحديث حول الابتلاء بالاقتصاد غير الرسمي قد أصبح حديث الصباح والمساء بين حكومات المنطقة، فهو لا يقل حضوراً عند الأحزاب السياسية التي جعلته ضمن أولويات برامجها إبان الانتخابات التشريعية.
- تطمح شعوب المنطقة إلى بناء ديمقراطيات قائمة على العدل والمساواة والمساءلة، بينما يميل الاقتصاد غير الرسمي بطبيعته إلى إفراز قواعد المنفردة، وعدالته الخاصة التي يسود فيها دائماً قانون الأقوى.
- المؤسسات المستقلة، والمجتمع المدني النشط، وإرساء الديمقراطية، هي الضمانات الحقيقية لعقد اجتماعي جديد يتيح لبلدان المنطقة إرساء نشاط اقتصادي سليم وصحي.



published by the

Center for International Private Enterprise

an affiliate of the U.S. Chamber of Commerce

1155 Fifteenth Street NW • Suite 700 • Washington, DC 20005 • USA

ph: (202) 7219200- • web: [www.cipe.org](http://www.cipe.org) • e-mail: [cipe@cipe.org](mailto:cipe@cipe.org)

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ينمو بسرعة أكبر من اقتصادات المنطقة، وبالتالي تقل سرعة نمو العائدات المالية عن سرعة زيادة ميزانية الدولة، مما يسفر عن زيادة عجز الموازنة ويخلق صعوبات في التحكم فيه.

لماذا تهتم الحكومات والأحزاب السياسية والمجتمع المدني في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الآن بالاقتصاد غير الرسمي؟.. وما هي عوامل ظهور القطاع غير الرسمي؟

## السلم الاجتماعي بوصفه السبب الأكبر، والدور الجديد للمجتمع المدني

إن إقصاء شرائح بأسرها من المجتمع في بلدان المنطقة بسبب مشاركتها النشطة في الفضاء غير الرسمي، لن يسفر إلا عن زيادة حدة عدم المساواة الاجتماعية، فضلاً عما يتسبب فيه من عدم استقرار المجتمع، وهي أمور لم تغب عن اهتمام الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

ودليلي على ذلك هذا المؤتمر الأهم من نوعه، الذي نظمه نادي كير (CARE) (مركز فكر جزائري) بالاشتراك مع وزارة التجارة الجزائرية، حول الاقتصاد غير الرسمي، والذي توج بالإعلان الرسمي عن تأليف "الكتاب الأبيض حول الاقتصاد غير الرسمي"<sup>2</sup>

## التعليم بوصفه عاملاً في الوعي

نظراً للارتفاع الكبير في مستوى تعليم المواطنين، ومستوى نشاط المجتمع المدني بوجه عام، فلنا أن نذهب إلى أن رهانات ونتائج تصاعد الاقتصاد الرسمي كانت معروفة إلى حد بعيد، ومعروف حجمها، ولم يكن ينقصها سوى شرارة الانطلاق التي جاءت مع الربيع العربي.

## المال عصب الحياة

لئن كان الحديث حول الابتلاء بالاقتصاد غير الرسمي قد أصبح حديث الصباح والمساء بين حكومات المنطقة<sup>1</sup>، فهو لا يقل حضوراً عند الأحزاب السياسية التي جعلته ضمن أولويات برامجها إبان الانتخابات التشريعية. والواقع أننا نستطيع القول بأن الاقتصاد غير الرسمي في بلدان

### LES RESPONSABLES POLITIQUES EN SONT CONVAINCUS

## CES LOBBYS QUI MENACENT L'ETAT

L'ÉCONOMIE nationale est prise en otage par des lobbys et des cartels au bras long qui se sont introduits dans l'administration.

■ KAMEL LAKHDAR-CHAOUCHE

**Q**ui sont-ils ? A quelle chape obéissent-ils ? Qui est derrière eux ? Qui encourage. L'Algérie est-elle à ce point gouvernée par des mafieux, des clans et par des cartels qui nichent dans les rouages de l'Etat ? Les propos tenus avant hier par le Premier ministre, Ahmed Ouyahia, selon lesquels c'est le pouvoir de l'argent qui commande en Algérie appellent à tous ces questionnements. Le lobbysme n'étant ni connu, ni reconnu encore moins codifié en Algérie comme c'est le cas aux Etats-Unis, reste une sérieuse menace pour la République. Il n'est pas exagéré même de dire que c'est la plus gâve menace après le terrorisme à laquelle fait face la République.

Si le Premier ministre reconnaît



son département. Mme Hanoune est la première personnalité politique à réagir sur cette question d'une extrême gravité. En effet, quand un ministre de la République se plaint d'être victime de lobby, cela aurait soulevé un tollé général sous d'autres cieux.

Ainsi, la liste des hauts responsables qui crient au danger des lobbys s'agrandit. Après Louisa Hanoune, Djamel Ould Abbès, c'est Ahmed Ouyahia qui rejoint le groupe. Leurs cris seront-ils entendus ? Si l'on excepte, Louisa Hanoune qui n'a pas été au gouvernement, M. Ouyahia et M. Ould Abbès, eux sont des membres de l'Exécutif. Et quand ce sont des membres du gouvernement qui se disent victimes de la mafia de l'argent, c'est que la situation est vraiment grave.

détournés et transférés à l'étranger par la grâce d'un lobby qui défie toutes les lois de la République.

Ces lobbys ont jusqu'à présent leur mot à dire sur ce qui se fait comme projet en Algérie. On rappelle à ce propos leur réaction aux émeutes de janvier 2011. Ahmed Ouyahia avait alors accusé, sans pour autant nommer personne, des cercles politico-financiers qui voulaient rendre le pays à feu et à sang. Des aveux qui ne sont pas du tout nouveaux dans la bouche des responsables politiques en charge de la gestion des affaires de l'Etat.

Le Premier ministre s'en est même servi à plusieurs reprises et à volonté. Pour lui, l'économie nationale est prise en otage par des lobbys au bras long, introduits dans l'administration. Aucun

- غياب ثقة المواطنين في المؤسسات وفي الدولة يلعب دور العامل الحافز للقطاع غير الرسمي، وهو ما نلاحظه بوضوح في الجزائر.

## عوامل أخرى تشجع القطاع غير الرسمي

### 1. دور المرأة والطفل

من الشائع في مجتمعاتنا أن ينظر إلى المرأة العاملة على أنها تحتل مكاناً كان يمكن أن يتاح للرجل لو جلست هي في المنزل. على أن النساء اللاتي تكرهن الضغوط الاجتماعية والثقافية، حتى لا نقول الدينية، التي تجبرها على الجلوس عاطلات في المنزل، لن تبقين فيه طويلاً، وستجدن أنفسهن، لا محالة، أسيرات الاقتصاد غير الرسمي على ما فيه من ضعف الدخل، وسوء المعاملة، وعدم التمتع بحماية اجتماعية، فضلاً عن أنهن تصبحن تحت سلطة العائلة (إذ لا تخضعن لأي قانون عمل، بل لقانون العائلة وحده). الأمر نفسه ينطبق على الأطفال.

وهنا أيضاً انتهز المجتمع المدني فرصة الربيع العربي للتذكير بدور المرأة (والطفل) ومكانها في المجتمع، مطالباً باحترامها وحمايتها اجتماعياً، وحصولها على أجر مساوٍ لأجر الرجل.

### 2. تمويل التعليم المدرسي والجامعي الجيد

يطمح كل الآباء في المنطقة، من أغناهم إلى أفقرهم، إلى توفير أفضل تعليم لأبنائهم، مستعدين في ذلك لتقديم أكبر التضحيات. على أن ضعف نظام التعليم (انظر تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول وضع العالم العربي) يفرض استكمالها بالدروس الخصوصية، أو إرسال النابيين من الطلبة لدراسة في الخارج. كل ذلك يدخلنا في دائرة الاقتصاد غير الرسمي؛ لأنه يمثل مصدر دخل إضافياً غير منظور. هذا فضلاً عن أن دفع مصروفات

بعض أعضاء النادي لم يتأخروا في قياس مدى اهتمام المجتمع المدني في أعقاب الربيع العربي، وانتهزوا الفرصة لإطلاق مبادرة مواطنة تحت شعار "نبني" NABNI (Notre Algérie Bâtie sur de Nouvelles Idées) أي "نبني جزائرنا على أفكار جديدة". [www.nabni.org](http://www.nabni.org) هدفها أن تطرح على الحكومة أفكاراً وسياسات جديدة تماماً في مجالات متنوعة، مثل الاقتصاد والصحة والتعليم والعيش المشترك. وهنا أيضاً، يحتل الاقتصاد غير الرسمي مكاناً مهماً؛ لأنه بدون علاج فعال لهذا القطاع، فلن يكتب النجاح لأي إصلاح أو سياسات وأفكار جديدة، مما يهدد مستقبل البلاد عملياً.

## الحوكمة والديمقراطية بوصفهما الخلفية الرئيسية

تطمح شعوب المنطقة إلى بناء ديمقراطيات قائمة على العدل والمساواة والمساءلة، بينما يميل الاقتصاد غير الرسمي بطبيعته إلى إفراز قواعد المنفردة، وعدالته الخاصة التي يسود فيها دائماً قانون الأقوى.

العودة الحقيقية إلى شريعة الغاب؛ هل هذا هو ما تريده شعوب المنطقة؟.. فالحوكمة البائسة وضعف الثقة المؤسسية، مع غياب المؤسسات -في كثير من الحالات- أو غياب التنسيق فيما بينها، كلها عوامل تضي على القطاع غير الرسمي مشروعية تنزع عن المواطن أي شعور بالندم أو تآنيب الضمير.

- الحوكمة البائسة الملحوظة في المنطقة، والتي تجسدت في ممارسات الفساد شديدة النشاط، لم تُفض إلا إلى تغذية الممارسات والدوائر غير الرسمية، وهي الآلة الحقيقية لغسيل الأموال. ويكفي أن نحلل المعاملات العقارية في السنوات العشرين الأخيرة حتى نضع أيدينا على ضخامة الظاهرة في الجزائر.

تلك المشاكل، مع ما تجبرهم عليه الظروف من السعي وراء الاحتياجات اليومية التي تدفعهم دفعاً تجاه الشبكات غير الرسمية.

والأخطر من ذلك أن بعض الموارد الطبيعية أصبحت تمثل منجم ذهب حقيقياً لدوائر الاقتصاد غير الرسمي. ومن أمثلة ذلك الاستخراج الوحشي لطمي النهر لبيعه، عبر القنوات غير الرسمية، إلى رواد أعمال لا ضمير لهم.

### الخلاصة

في محاولة التحليل المقتضبة هذه للأسباب العميقة لوجود الاقتصاد غير الرسمي، أشرت كثيراً إلى الجزائر، ولكنني أستطيع أن أؤكد، دون أن يجانبني الصواب، أن تلك الأسباب نفسها التي رأيناها في الجزائر، سنجدها حاضرة بدرجات مختلفة في بقية بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فطبيعة الأنظمة (السياسية) غير الشرعية بوجه عام، والانتماء للثقافة العربية/الإسلامية ساهمتا إلى حد كبير في بناء اقتصادات هشة، يحتل فيها الجانب غير الرسمي مكاناً يزداد اتساعاً.

فقد استمدت معظم الأنظمة في المنطقة شرعيتها من شبه-نظام اقتصادي يعلن عن معدلات نمو مقبولة نسبياً وي طرحها كأحد نقاط القوة للبلاد؛ بينما تأتي ديناميات الاقتصاد غير الرسمي، في نقطة معينة، لتناقض تلك الادعاءات الفجة، ويجد المواطن نفسه وجهاً لوجه مع مشاكل متزايدة في حياته اليومية.

لذا، فالمؤسسات المستقلة، والمجتمع المدني النشط، وإرساء الديمقراطية، هي الضمانات الحقيقية لعقد اجتماعي جديد يتيح لبلدان المنطقة إرساء نشاط اقتصادي سليم وصحي.

المدارس أو الجامعات الجيدة بالعملة الصعبة يجبر الأهل على شرائها من السوق الموازية، أو زيادة فواتير الاستيراد للتمكن من الحصول على العملة الصعبة.

لا ينبغي بحال من الأحوال التقليل من أهمية هذا الجانب الذي يوشك أن يصبح توجهاً عاماً، فالمصعد الاجتماعي لا يفتح أبوابه إلا للأفضل فقط.

### 3. التاريخ والثقافة

يعد حل مشكلة الاقتصاد غير الرسمي، على امتداد بلدان الربيع العربي، فرصة أيضاً لفتح النقاش حول قضايا معقدة من قبيل دور المرأة، وإدارة المساحة العقارية، وتشغيل الأطفال، والضريبة الإسلامية "الزكاة" التي انضمت إلى الضرائب العادية، والأعباء التي تقع على عاتق عائلات الأشخاص المسنين، الذين أهملهم تماماً نظام التأمين الاجتماعي المطبق، والذين يتكفون نفقات كبيرة تجبر الأسرة على الانخراط في الاقتصاد غير الرسمي.. إلخ.

### 4. المسؤولية عن الصحة

يدفع ضعف كفاءة النظام الصحي المواطنين إلى اللجوء للعيادات الخاصة، بل وللعلاج في الخارج، فيلجأون إلى الاستدانة، بل ويصبحون على استعداد لتقديم أي تضحيات كبيرة. وللأسف الشديد، قد لا تكفي -في كثير من الحالات- مساهمات الأهل والأصدقاء لاستكمال ما لا يغطيه التأمين الاجتماعي من نفقات العلاج والأدوية، وتدفع الحاجة المواطن إلى التحول إلى ضحية مثلى للدوائر غير الرسمية، إذ يصبح في أمس الحاجة لتسديد تلك النفقات.

### 5. حماية البيئة ونُدرة الموارد الطبيعية

بدأت شعوب المنطقة تعي المخاطر التي تتكبدتها البيئة واستهلاك الموارد نتيجة الاقتصاد غير الرسمي، بيد أنهم يفتقرون إلى الوسائل التي تمكنهم من اتخاذ رد فعل تجاه

## الهوامش

إخطار مركز المشروعات الدولية الخاصة بموضع نشر المقال وإرسال نسخة منه إلى مكتب المركز في واشنطن.

سلسلة "قضايا الإصلاح الاقتصادي": خدمة على الإنترنت يقدمها مركز المشروعات الدولية الخاصة لنشر للمقالات الإلكترونية. تطرح تلك الخدمة مقالات معمقة موجهة إلى شبكة من صناعات السياسات، وقادة الأعمال، والإصلاحيين المدنيين، والأكاديميين، وغيرهم من المهتمين بالقضايا ذات الصلة بالإصلاح الاقتصادي وعلاقته بتمتية الديمقراطية.

ترسل المقالات بالبريد الإلكتروني، ويتم نشرها على الموقع. فلو أردت الاشتراك، مجاناً، نرجو أن تشترك في شبكة مركز المشروعات الدولية الخاصة، وذلك بإدخال بريدك الإلكتروني في الموقع: [www.cipe.org](http://www.cipe.org) أو [www.cipe-arabia.org](http://www.cipe-arabia.org)

يرحب المركز بالمقالات التي يقدمها القراء. على أن تتراوح عدد كلمات المقال ما بين 1000 إلى 3000 كلمة، وسوف يُنظر فقط إلى المقالات ذات الصلة برسالة المركز المتمثلة في بناء مؤسسات ديمقراطية تخضع للمساءلة من خلال إصلاحات تعتمد على السوق، وذلك على أساس قيمة المقال.

يعمل مركز المشروعات الدولية الخاصة "CIPE" على تعزيز الديمقراطية حول العالم، من خلال الإصلاح الاقتصادي الموجه للسوق. المركز جزء من غرفة التجارة الأمريكية في العاصمة واشنطن، ولا يهدف لتحقيق الربح. وهو أحد أربعة معاهد للصندوق الوطني للديمقراطية. وقد دعم المركز ألف مبادرة محلية في أكثر من مائة دولة نامية. تعامل فيها -على مدى 25 عاماً- مع قادة الأعمال، وصناع القرار، والصحفيين، لبناء المؤسسات المدنية الأساسية للمجتمع الديمقراطي. ومن

1. انظر مداخلة رئيس الوزراء الجزائري، أحمد أويحيى التي نشرتها كل الصحف اليومية الوطنية، والتي عبر فيها عن فشله في إجراء الإصلاحات الاقتصادية بسبب الاقتصاد غير الرسمي

[http://www.elwatan.com/actualite/l-echec-de-l-executif-est-collectif-03109\\_173246-2012-06-.php](http://www.elwatan.com/actualite/l-echec-de-l-executif-est-collectif-03109_173246-2012-06-.php)

2. <http://translate.google.fr/translate?hl=fr&langpair=en%7Cfr&u=http://www.aps.dz/White-Paper-on-the-informal-sector.html>

يُعد نادي كير (CARE)، بوصفه مركز فكر [www.care-dz.org](http://www.care-dz.org)، من بين تلك الدوائر الطليعية التي آلت على نفسها أن تطرق دائماً الموضوعات الصعبة في المجتمع في مجال مناخ الأعمال. وُلد النادي منذ نحو عشر سنوات بمبادرة من قرابة ثلاثين رجلاً وامرأة من رؤساء المشروعات والمهنيين الليبراليين. وقد عمل كير في السنوات الأخيرة، على موضوعات شديدة التنوع مثل المشروعات العائلية والحوكمة، وتوجت جهوده مؤخراً بإصدار أول قانون جزائري للحوكمة، وإنشاء معهد للحوكمة في الجزائر، هو "حوكمة الجزائر". كان اهتمام النادي الأكبر إذن، في التحليل النهائي، بالحوكمة والديمقراطية؛ فصار مثلاً يستحق أن يحذو حذوه الآخرون.

الآراء الواردة بالمقال تعبر عن وجهة نظر كاتبه، ولا تعكس بالضرورة رؤية مركز المشروعات الدولية الخاصة. ويسمح المركز بإعادة طباعة المقالات الواردة في سلسلة قضايا الإصلاح، و/أو ترجمتها، و/أو نشر المقالات الأصلية، بشرط: (1) نسبة المقال إلى كاتبه الأصلي، وإلى مركز المشروعات الدولية الخاصة. (2)

القضايا الأساسية التي يتعرض لها المركز، مكافحة الفساد، والمشاركة في السياسات، وجمعيات الأعمال، وحوكمة الشركات، والحوكمة الديمقراطية، وإتاحة الوصول للمعلومات، والقطاع غير الرسمي، وحقوق الملكية، وحقوق المرأة والشباب. وتدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية برامج مركز المشروعات الدولية الخاصة.